

«أولى وقود» تعيد تشغيل محطة
جنوب السرة



لاؤشی تلوظوو

قالت شركة الأولى لتسويق المحروقات، إنها أعادت تشغيل محطة الوقود الخامنة في منطقة الشهداء جنوب بيروت بتاريخ 4 يونيو 2016، وأضافت الشركة في بيان

الكمية	القيمة
مقدار ارتفاع قدرها	968.53 ديناراً.
خلال تداول 676 سهماً بقيمة	74 ديناراً.
سعير 110 قطعات، وذلك من	نهاية جلسة أمس بنسبة عدد
واستقر سهم الشركة في	العام الماضي
ليبورصة الكويت، إن هذا	الهدف من تأهيلها
وبالمواصفات الجديدة.	وبالمواصفات الجديدة.
وحققت الشركة ارباحاً	بقيمة 1.15 مليون دينار في
خلال تداول 676 سهماً بقيمة	الربع الأول من العام الجاري.
74 ديناراً.	مقابل ارباح قدرها

بالإضافة إلى فرع المطار «بيتك» : خدمة العملاء إلكترونياً وعبر سيارات «موبي» في العيد



سیارات موسی (بینتل)

أموال الشركات ضمن حساباتهم فور إيداعها.
وتحتفظ سيارات «موبي بيتك» التي تعد بمثابة قروض متنقلة منتشرة في مختلف المناطق دوراً مهماً في تقديم عدد من الخدمات في مقدمتها السحب والإيداع والاستعلام عن الرصيد وتغيير كلمة السر وغيرها حيث تعميم سيارات «موبي بيتك» يتبع انتشارها وخصوصاً بها الجدول انتشار مرن يستهدف أماكن مختلفة منها البعيدة وبها التجمعات والأسواق لا ستتوارد سيارات «موبي بيتك» في قربات صياغية ومساندة في جمعية على صباح السالم في أم القيعان، ومستشفي عاليه في الهيلولة، والرعي.
ويحتل عمال «بيتك» ميزات تقنية إضافية، حيث يمكّنهم إجراء جانب من العمليات المصرفية الأساسية عبر أجهزة الهاتف الذكي التي تحظى باقبال متزايد، وذلك من خلال تطبيق Kthonline وأطلق «بيتك» مؤخراً خدمة الكترونية جديدة تتيح للعملاء المشترkin في خدمة الرسائل النصية القصيرة «SMS»، الحصول على إنذارات عن حركة حساباتهم المصرفيّة من خلال تطبيق Kthonline. وهي خدمة لحصبة بالجهاز الذي للعميل إذ يمكن تفعيلها والاستفادة منها طالما كان متصلًا بالإنترنت ومشتركاً بخدمة «بيتك» للرسائل القصيرة.
ويعاود «بيتك» أعماله العتاد ويفتح أبوابه للجميع اعتباراً من 10 مارس، إلّا أنّ

«موديز» تصنف برنامج سدات بنك برقان عند A3

حددت وكالة التصنيف الائتماني موبيز، تصنيف برنامج سندات بيك بريكان بالعملة الأجنبية عند
نقطة A3 (P)، علماً بأن قيمة تلك السندات 1.5 مليار دولار متعددة الأجل.
وقال البنك إنه حصل على موافقة البنك المركزي في إبريل هذا على إنشاء برنامج سندات اليورو متعددة
الأجل (EMTN PROGRAMME)، بقيمة 1.5 مليار دولار.
 وكانت وكالة فيتش قد منحت برنامج سندات اليورو للبنك درجة (A+) ، فيما أعادت وكالة موبيز
رحة (A3).
 وأشارت الوكالة إلى أن آخر ذلك على البنك هو توفير مصدر جدد من مصادر التمويل لدى البنك.

التركيز على الأسهم المصرفية والخاملة أبرز تعاملات المؤشرات

**البورصة تختتم الجلسات الرمضانية
باللون الأخضر**

أنتي سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) تعاملات جلستة أمس الاثنين على ارتفاع واضح بدعم من الأسهم المصرية وشراء الأسهم القابضة والرخيصة فضلاً عن التركيز على الأسهم الخامدة والعودة مجدداً على أسهم المجمعة.

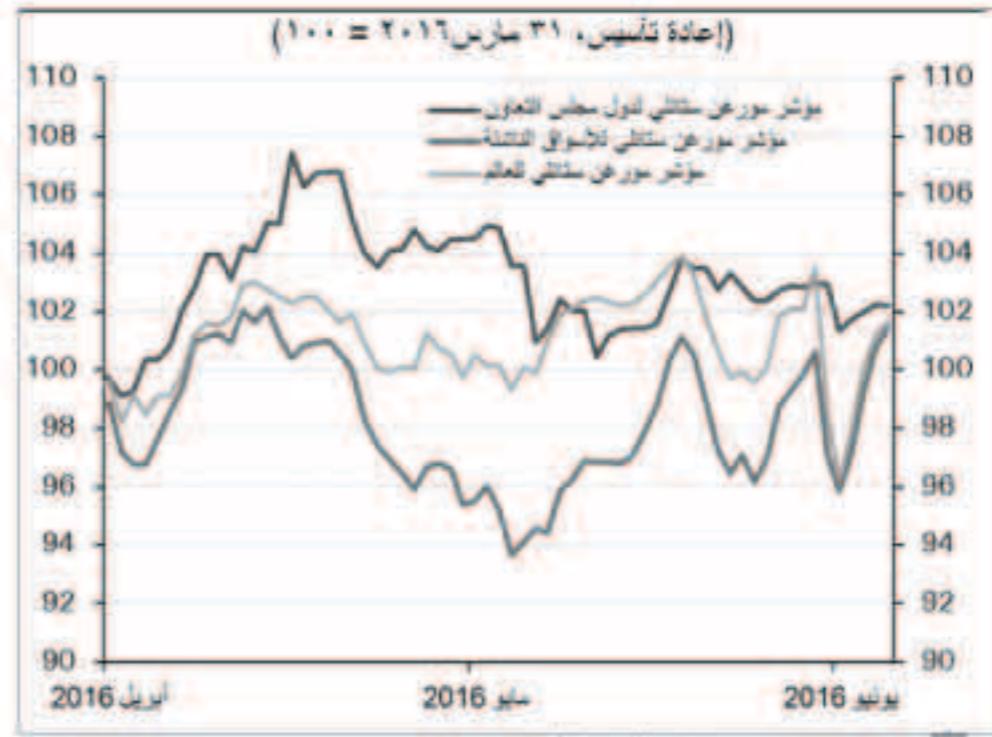
جديد، حتى أسمهم محفوظات.
وكانت القبلة في تعاملات
الجلسة لمجموعة (المدينة) الامر
الذى ترجمته إغلاقات القطاعات
الدرجة والمؤشرات الرئيسية
الثلاثة اذ أنهت تعاملاتها في
المنطقة الخضراء.
وكان السوق قد بدأ جلسة
امس بالتركيز على الأسهم
الرخيصة ومنها (اماال) و(زينا)
في حين استمر الدخول على أسهم
شركات تنشيفية ومنها (زين).
كما انبعكس اداء بعض
الشركات الصغيرة دون مستوى
الـ100 فلس على الرغم من
السقوط البهيج على الأسهم
الـ12 كانت قد شهدت ارتفاعاً

الى جانب قد سهّلت اربعاءات
خلال جلسة امس الاول الأحد.
ويبدو أن الغياب شبه المتعدد
من قبل بعض المحافظين المالية
والصناديق الاستثمارية التابعة
لكبرى المجموعات كان مرد
إلى حالة انتظار إعلان البيانات
المالية عن الربع الثاني من
2016.

وشمل انتظار اعلان البيانات
الكثير من الشركات المدرجة
لاسمها بعض المستوك التي

مع تعافي أسعار النفط

«الوطني»: الأسهم الخليجية ترتفع قليلاً في الربع الثاني



رسم بياني يوضح مؤشرات العوائد الاجستالية للأسوق

نزل الارتفاع في أسواق المنطقة نشاطاً منذ بداية السنة المالية (مسجلة تراجع قدره 6% مقابل ارتفاع بنحو 2% في مؤشر دول الخليج)، وقد تحسنت النتائج في السوق السعودية منذ أن أعلنت السلطات عن رؤيتها للعام 2030 والتي تطمح من خلاله إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر للدخل وتحسينوضاع المملكة المالية. كما شهدت السوق السعودية أيضاً بعض الانتعاش نتيجة الإعلان عن تنقيمات جديدة للاستثمار الأجنبي وإدراج جرتي محتمل لشركة أرامكو. أما بورصة قطر فقد افتهرت أسوأ أداء بين أسواق المنطقة مغلقة الربع بنهاية قد بلغ 5%. وشهد القطاع المصرفي الذي يعد القطاع الأكبر في السوق القطري بعض الضغوطات نتيجة تراجع السيولة. كما تواجه بعض البنوك تحديات بشأن الرسوم. وتأثرت النتائج أيضاً بتراجع الشفافية من الحكومات، فما يخص وتيرة الاستدامة المالية ونمو الاقتصادات المنطقة. وقد دخن معظم الحكومات إلى خفض وتيرة الإنفاق الرأسمالي إذا ما استمرت أسعار النفط في البقاء عند مستوياتها المتدنية، كما أنه من المحتمل أن تتسبب في فرض مزيد من الضغوطات على السيولة.

ويبدو أن تأثير أسعار النفط على تحركات الأسهم الخليجية قد بدأ بالترسّح قليلاً تزوراً لاستقرار أسعار النفط من ناحية والظهور عوامل إضافية من ناحية أخرى، فقد أغلق مؤشر مورغان ستانلي للمعائد الإجمالي لدى مجلس التعاون الخليجي الربع الرابع بـ 5%، وذلك تماشياً مع تحركات أسعار النفط. فقد انخفضت أسعار النفط أداء الأسهم متداولة في الأسواق الخليجية، إذ ارتفع مؤشر ستانلي الذي جاء في الطلعة بواقع 5%، ونلاه مؤشر السوق السعودية بواقع 4% والتي تكبدت بدورها خسائر كبيرة تفوق باقي أسواق المنطقة. وذلك حفينا تراجعت أسعار النفط وكان من المتوقع أن تستعد قوتها، إلا أنها لا

السوق في جلسات التداول الأخيرة من الربع بسبب تذبذب الاستثناء البريطاني التي جاءت على عكس جميع التوقعات. وقد خسر مؤشر مورغان ستانلي للأسواق العالمية للمعائد الإجمالي معظم مكاسبه خلال الربع حتى تتجه الاستثناء فقد أغلق الربع على ارتفاع 1%. وبعد بضعة أشهر من الهدوء النسبي ازدادت التقلبات في الأسواق بعد الاستثناء.

وعلى صعيد أسواق المنطقة، استمرت الأسواق بالتعافي خلال الربع الثاني من العام 2016، ستابلي للمعائد الإجمالي الدولى، وذلك تماشياً مع تحركات أسعار النفط. فقد انخفضت أسعار النفط بحلول نهاية شهر سبتمبر إلى أعلى مستوىاتها المقربة حالياً من مستوى 50 دولار للبرميل، مسجلة ارتفاعاً بواقع 75%. وقد استمرت أسعار النفط بالتحكم في حركة الأسواق لما يفوق العام. وبالرغم من الارتفاع الأخير في أسعار النفط إلا أنها لا تزال متذبذبة ولا تزال سعياً في إثارة النقاش بشأن بعض الأحداث. ولكن تغير اداء

السوق العالمية بالتعافي خلال الربع الثاني من العام 2016، لحين ظهور نتيجة الاستثناء البريطاني للخروج من الاتحاد الأوروبي والتي جاءت مفاجأة للأسواق كافة. فقد ساهمت بعض البيانات الجيدة من الاقتصادات الكبيرة كالمملكة بإيقاف وتيرة التراجع التيواجهتها الأسواق في النصف الثاني من العام 2015 والتي استمرت حتى يناير من العام 2016. وساهمت تحركات البنك المركزي أيضاً للتيسير الكمي بدعم الأسواق، كما تبعت سياسة مجلس الاحتياطى الفدرالى التي كانت تعتمد رفع أسعار الفائدة على الأموال الفيدرالية أربع مرات بواقع 25 نقطة أساس لتقل مرة في العام إلى مرتين فقط أو مرة واحدة. وفي الوقت نفسه، قام كل من البنك الأوروبي المركزي وبينك اليابان المركزي بتطبيق المزيد من التيسير الكمي وخفض الأسعار إلى مستويات منخفضة في بعض الأحداث. ولكن تغير اداء